الاستراتيجية الأميركية.. ولعبة التسليح في العراق

د. محمد منذر جلال*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية القانون والعلوم السياسية ـ الجامعة العراقية

مقدمة

إن التفاعلات الدولية ومتغيراتها، وسلوكيات التعامل وثوابتها، تحدد سمات واستراتيجيات الدول ومواقفها، ولطالما كان العراق جزءاً رئيساً، ومنطقة لا يمكن تجاوزها في الاستراتيجية الأمريكية لما له من دور حيوي، ليس على صعيد المنطقة الاقليمية، بل كون تأثيره يتجاوز ذلك بكثير، والعراق الذي ارتبط باتفاقية تعاون أمني وأطار استراتيجي مع الولايات المتحدة، فرضت محاورها أن تقوم بدورها الفاعل اتجاه أي خطر مشترك قد يهدد أمن وسلامة العراق، ولا سيّما وأن الولايات المتحدة تتحمل العبء الأكبر في مسألة إعادة بناء وتأهيل جيش جديد، يتمتع بكل المواصفات التسليحية الجديدة في بيئة اقليمية ودولية، لازالت تنظر إلى العراق، من منظور دولة مواجهة لا من منظور دولة جوار، وقد كان هذا الأثر واضحاً للغاية في تلك البيئة التي وفرت لتنظيم «داعش» الدعم والمساندة، في حين كان لزاماً عليها أن تتنبه إلى أن الخطر المتنامي في العراق، قد يجبر دولها على تحمل تداعياته المستقبلية.

اولاً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي والانطلاقة الحذرة

تركت الولايات المتحدة العراق بلدا مًؤطر باتفاقية تعاون الاستراتيجي ذا مجالات متعددة، لعل المستوى الأمني والعسكري ذا الحساسية الأكبر، على اعتبار أن هذه الاتفاقية قد أوكلت مهمة المشاركة في الدفاع عن العراق، ضد أي اعتداء داخلي ارهابي يهدد كيان الحكومة وتكوينها البنيوي أو خارجي اقليمي أو دولي.

هذه الاتفاقية لا تخرج عن كونها جزء مهماً لا يتجزأ من نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق.

وهنا لا بد من القول إن هذه الاتفاقية لا تخرج عن كونها جزء مهماً لا يتجزأ من نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، إذ يعد أحد الدول التي نظر إليها في إطار السياسات المستمرة التي توالت على نهجها ادارات متعددة، بثبات إلى حد ملحوظ ودون تغير يذكر منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي وحتى احتلاله، ما خلا حقبة الثمانينيات. لذا عدت السياسة الأمريكية اتجاهه سياسة دولة، لا سياسة إدارة[1]. والمتتبع لاستراتيجيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة الجمهورية منها والديمقراطية، منذ ذلك التاريخ يجدها مكملة بعضها للبعض الآخر بهذه الطريقة أو تلك.

(1) زلماي خليل زاد، التقرير الاستراتيجي الصادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة العدد (5)، ابو ظبي، دولة الامارات العربية، ط1997،1، ص 26.

يعّد العراق أهم دولة في الرقعة الجيوستراتيجية لمشروع «الشرق الأوسط الكبير، وحجر الاساس لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة.

إذ اعتمدت استراتيجيات تراوحت ما بين الترويض (الذي ساهمت فيه شركات النفط الأمريكية بشكل ملحوظ في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين)، والكبح والتحجيم (نهاية السبعينيات)، والتوريط بهدف الإنهاك والاستنزاف (في الثمانينيات)، والحصار والاحتواء والعزلة طيلة مرحلة التسعينيات وبدايات الألفية الثانية، ومن ثم الاحتلال وصولاً إلى تأطير العلاقة باتفاقية أمنية وتعاون استراتيجي، وما ستحمله من تداعيات على مستقبل العراق.

ويعّد العراق أهم دولة في الرقعة الجيوستراتيجية لمشروع «الشرق الأوسط الكبير، وحجر الاساس لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة كمقدمة للشروع في مشروعهم الأكبر «الامبراطورية الأمريكية»[2].

(2) ريتشارد هاس وميكان اوسوليفان، العسل والنحل.. الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة اسماعيل عبد الحكيم، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص51.

إلا أن ذلك تدحضه حقيقة أن ما يسمى بـ«قانون تحرير العراق» الذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي بالأجماع تقريباً، وافق عليه ووقعه رئيس الادارة الديمقراطية الاسبق (بيل كلنتون) في 31 كانون أول 1998[3]

(3) ستيفان هالبر وجونثان كلارك، التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص193- 205.

وقد كان ذلك القانون ملزماً لها وللإدارة الجمهورية اللاحقة لها، أي إدارة (جورج دبليو بوش) التي استندت إليه في غزوها للعراق، من بين جملة من المبررات لتفسير تدخلها العسكري واحتلاله.

وجاء اختيار (باراك اوباما) الذي سبق له معارضة الحرب على العراق لمتابعتها لتكون أكثر مصداقية لدى الرأي العام الأمريكي والدولي، فهو قد

وعد بأنهاء الحرب في العراق، وكان هذا الشعار اساسياً في حملته الانتخابية، وكان قد وعد أيضاً بالمضي بنهج جديد مع العالم الإسلامي استناداً إلى المصالح المشتركة، وبدى حريصاً على استبدال «الحرب الاستباقية وايقاع الصدمة وإشاعة الخوف والرعب. . .الخ»، والذي كان سمة خطاب سابقه (بوش)، باللجوء إلى استعمال «القوة اللينة» عبر الوسائل الدبلوماسية ومشاركة الحلفاء والاصدقاء، ولكن خطابه من حيث المضمون بقي مشدداً فيه على قيادة الولايات المتحدة للعالم، ولم يخل من نبرة التهديد المبطن، الذي لا يبدو معه أنه يمكن أن يتورع عن اللجوء لاستعمال القوة المفرطة كما من سبقه[4].

سندافع عن مصالحنا ومصالح اصدقائنا»، وهي ذات المصالح التي حددت سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة.

إذ ورد في خطابه نفسه «نقول لجميع الشعوب والحكام الذين يشاهدوننا اليوم. . اعلموا أننا مستعدون لتولي القيادة مجدداً»، وقوله: «سندافع عن مصالحنا ومصالح اصدقائنا»، وهي ذات المصالح التي حددت سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة، منذ أن قررت الانغماس في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية[5].

ليأتي الانسحاب الأمريكي من العراق ليمثل نقطة ضعف لاستراتيجيتها في المنطقة، وعلى أثره خسرت الولايات المتحدة منطقة جيوستراتيجية مهمة لتواجد القوات الأمريكية فيها، وبشكل مباشر، إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة تعد العراق مصلحة استراتيجية عليا.

فالولايات المتحدة كانت قد رسمت لنفسها استراتيجية عسكرية أمنية في منطقة الشرق الأوسط ككل منذ أحداث 11 ايلول، أريد منها ضمان تحقيق الردع ضد أي تهديدات إرهابية أو مخاطر للمصالح الأمنية الأمريكية «العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية».

واذا فشل الردع فأنها تكون مستعدة لتنفيذ رد فعل عسكري فاعل ومؤثر، يقضي على هذه التهديدات الارهابية أو المخاطر، وتشمل المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي الآتي[6]:

1. استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في التمسك بمهام صنع وحفظ وفرض السلم على المستوى العالمي، منفردة أو بالتعاون مع بعض

(4) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية الأمريكية على خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (47)، يونيو 2011، ص 48. وللمزيد من التفصيل انظر: Harvey C, Mansfield and Delba Winthrop, The university of Chicago press,USA, 2000,p.p 17.

(5) نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص 49.

(6) قاسم محمد عبد، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد (25)، 2014، ص 155 ـ 156.

الدول الأخرى ذات الاهتمام، وتقديم الدعم اللازم للدول الصديقة والحليفة في كل انحاء العالم.

2. السيطرة على الصراعات الإقليمية المسلحة، والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وردع أي قوة اقليمية تناهض السياسة الأمريكية بأبعادها المختلفة.

3. توفير أقصى قدر من الحماية والتامين للاقتصاد الوطني، عبر توفير قدر من حرية التجارة الأمريكية مع باقي دول العالم.

4. الحفاظ على أمن وسلامة الكيان الصهيوني وقدراته العسكرية المتفوقة.

5. القدرة على الرد المؤثر في مواجهة أية أحداث تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي أو المحلي، والتهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

هذا التركيز الاستراتيجي والجيوستراتيجي في المنطقة، وقبلها العراق بما يمتلكه من ثروات هائلة، يجعل معه الحديث عن أي انسحاب أمريكي كامل من العراق مجرد وهم، بغض النظر اذا ما كانت الولايات المتحدة قد سحبت قواتها أم أنها أبقت على وجود لها في العراق.

فالولايات المتحدة على وفق استراتيجيتها كان لابد وأن تحتفظ بوجود عسكري، أمني استخباري، مؤثر قد تختلف أشكاله، موظفون مدنيون، شركات أمنية، مدربون، تواجد قوات قرب الحدود، تحالفات سياسية مع قوى محلية، شركات نفط، استثمارات، وجود استخباري، ولكن جميع هذه الأشكال وأن تعددت فأن وظائفها لا تخرج عن نطاق خدمة الوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة.

إلا أن هذا الوجود سيبقى يعاني من مشاكل مستقبلية جمة، يأتي في مقدمتها عدم المساندة الحقيقية المقدمة من الولايات المتحدة للمؤسسة العسكرية العراقية، ومدى جديتها في بناء أجهزة أمنية متطورة بشرياً وتكنلوجياً، في ظل ما متوفر من تحديات إقليمية ودولية محيطة.

انسحاب أمريكي كامل من العراق مجرد وهم، بغض النظر اذا ما كانت الولايات المتحدة قد سحبت قواتها أم أنها أبقت على وجود لها في العراق.

ففي حقيقة الامر، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنحوا أي منحى ممنهج باتخاذ بناء عراق قوي، بل تركت العراق

إن الولايات المتحدة أرادت عراقاً ضعيفاً وغير قادر على النهوض إلا بالكيفية الأمريكية.

يعاني من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية جمة، زادت معها عمليات الفساد المالي والاداري الذي سبب تراجعاً في أداء مختلف مؤسسات الدولة، ما يفسر بشكل جلي جوهر التساؤل المطروح، إن الولايات المتحدة أرادت عراقاً ضعيفاً وغير قادر على النهوض إلا **بالكيفية الأمريكية، بل مستعداً ومهيأ للتعاون مع الحكومة الأمريكية في مواجهة أي أزمة حتى الداخلية منها. ليبقى الفكر الأمريكي مسيطراً على محرك الارادة الذاتية للعراق وموجهاً لسياساتها.**

ومن جانب أخر، فهي قد وقفت موقف متفرج للتدخلات الإقليمية في العراق، إذ انها تتعامل مع هذه القوى الإقليمية على وفق سياسات تحد من تهديد تلك القوى للاستراتيجية الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بل أنها تضعها أيضاً في خدمة مصالحها عبر سياسات الترهيب والترغيب.

ومثل هذا الدور الضاغط الذي تؤديه الولايات المتحدة على هذه القوى الاقليمية، لابد وإن ينعكس على العراق، على اعتبار أن الأمن الوطني العراقي يتأثر سلباً وايجاباً، بما يجري في بيئته المجاورة، ولا سيّما أذا ما تكلمنا عن ارتفاع مستوى الخطر وتمدده إلى الداخل العراقي.

ولعل نشوء وتمدد تنظيم ما يسمى «الدولة الإسلامية في العراق والشام ـ داعش» الارهابي، لأفضل مثال على ذلك الأمر، كون العراق قد تأثر بشكل مباشر بتلك البيئة الجديدة والحذرة التي فرضها هذا التنظيم المتطرف، وتداعياتها الجغرافية والديمغرافية والجيوستراتيجية، في ظل غياب أداء فاعل وحقيقي من الشريك الاستراتيجي المفترض للعراق، أي الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: داعش والاستراتيجية الجديدة

إن تقديم حالة من التوصيف التحليلي لتنظيم داعش الارهابي، لا يمكن بمجرد بيان التأثير في العراق فقط، بمعزل عن سورية، التي كانت سبباً في تمدد هذا التنظيم نحو العراق وبشكل رئيس، دون اغفال وجود خلايا نائمة استقبلت هذا التنظيم ووفرت له التغطية الجغرافية، والامتداد المساحي واللوجستي.

وبرغم من تمركزها الحالي داخل سورية والعراق، إلا أن تاريخها يبدأ منذ العام ١٩٩٩ على الأقل، وجذورها تعود إلى الاردن وافغانستان.

فالتنظيم ما هو إلا عبارة عن مجموعة إرهابية صغيرة تطورت باتجاه تنظيم بيروقراطي، يسيطر حالياً على الآلاف الاميال المربعة، ويحاول أن يحكم الملايين من الناس. وفي ورقة تحليلية جديدة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة يقدم (تشارلز ليستر) الوصف الدقيق لنشوء داعش، حيث يقول «وبرغم من تمركزها الحالي داخل سورية والعراق، إلا أن تاريخها يبدأ منذ العام 1999 على الأقل، وجذورها تعود إلى الاردن وافغانستان، عندما أطلق صراح الأب الروحي للتنظيم، أحمد فاضل نزال الخلايلة (ابو مصعب الزرقاوي) من سجن في الاردن»[7].

(7) Lister, Charles, Syria and Iraq: The future prospects of jihadism, Brookings institution, October 29, 2014. www. brookings. edu.

إذ تطورت الدولة الإسلامية لتصبح كياناً منظماً إلى حد كبير، يركز على اكتساب دخل كافٍ لتمويل مبادرات الحكم على نطاق واسع، ولقد دفع تركيز الدولة الإسلامية على المحافظة على استقلالها المالي مقارنة بنموذج القاعدة التقليدي، القاضي بالاعتماد على مانحين وممولين خارجيين للتنظيم، إلى مرحلة تطوير مصادر دخل متعددة، بما في ذلك النفط والغاز والزراعة والضرائب وعمليات الابتزاز، التي تضم الخطف واستحصال الإتاوات من المواطنين، فضلاً عن غيرها من الأشكال غير المشروعة، وبحلول ايلول/ سبتمبر 2014، أصبحت داعش تجني ما يقرب مليوني دولار يومياً، مما يجعلها أغنى منظمة إرهابية في العالم.

(8) Ibid.

ويرى (ليستر) أن من بين نقاط القوة التي تتمتع بها داعش[8]:

- القدرة على اكتساب إيرادات كبيرة باستمرار من أجل تمويل الحكم بفاعلية، وتوفير الخدمات الادارية والاجتماعية في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم.
- التنقل السريع والقدرة على إعادة نشر العناصر والموارد باستمرار إلى جبهات حديثة النشاط.
- قيادة عليا ذات قدرة هائلة ومسيطر عليها بأحكام، وقيادة عسكرية وبنية تحكم على المستويين المحلي والاقليمي، والجميع مسؤول عن إدارة الحملات العسكرية المحترفة والحفاظ على الزخم.
- الاستعمال الفاعل لوسائل التواصل الاجتماعي لنشر أيدولوجية الدولة

الإسلامية وأنشطتها وأهدافها، واضفاء الشرعية عليها والتجنيد والحصول على الدعم الدولي.

- بيئة متساهلة تتجسد في حالة الصراع المستمرة وعدم الاستقرار الاجتماعي الكبير في كل من سوريا والعراق.

وقد وجه الرئيس الأمريكي (باراك اوباما)، بالتزامن مع الذكرى الثالثة عشر لهجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001، خطاباً تضمن استراتيجية لمواجهة تنظيم «داعش»، الذي يسيطر على أجزاء كبيرة من شمال العراق وسورية، إذ أكد (اوباما) أن الولايات المتحدة لديها القدرة على إنهاء التهديد، مشدداً على أن بلاده لم تستعمل قوات برية في هذه الحرب، داعياً إلى تكوين تحالف دولي تتمثل خطته في أربعة محاور[9]:

1. القيام بحملة منظمة من الضربات الجوية ضد «داعش»، والتنسيق العسكري مع الحكومة العراقية لضرب أهداف للتنظيم، وتوسيع الضربات الجوية ضده لتشمل سوريا.

2. أرسال عسكريين إضافيين للعراق، لن يشاركوا في أي مهمة قتالية برية، ولكن وجودهم فقط لمساندة القوات العراقية وقوات حرس الحدود الكردية في مجالات التدريب والتخابر والعتاد، ثم دعم جهود العراق لتشكيل حرس وطني لمساعدة وتأمين تحريرها من سيطرة داعش.

3. منع مصادر تمويل «داعش» وتحسين الاستخبارات وتعزيز الدفاعات، والتصدي لعقيدة داعش المشوهة وضبط تدفق المقاتلين الأجانب إلى الشرق الأوسط ومنه.

4. توفير مساعدات إنسانية للمدنيين الابرياء الذين شردهم (داعش).

وفي إطار تسويق هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة عالمياً، سارع رئيس جهاز المخابرات البريطانية الحالي (سير جون سوز)، على تحميل الغرب مسؤولية ظهور تنظيم داعش، لأنه أساء تقدير مخاطر الربيع العربي، وتجاهل تداعيات الصراع السوري، والطريقة التي تعامل بها الغرب مع الحروب الاهلية في دول أخرى، والتي تسببت بإشعال أزمات حقيقية فيها، معتبراً أن الغرب لابد وأن يأخذ دوره سريعاً في مواجهة خطر «داعش»[10].

(9) محمد حسن عامر، استراتيجية مواجهة داعش: اربعة محاور ابرزها توسيع الغارات لتشمل سوريا، جريدة الوطن المصرية الالكترونية، 12 سبتمبر، 2014 www.elwatannews.com تاريخ الزيارة الالكترونية [10-2-2015].

(10) عبد الغفار الديواني، الدور والاشكاليات: التحالف الدولي لمواجهة داعش، المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 فبراير 2015، www.acrseg.org. تاريخ الزيارة الالكترونية [9-2-2015].

أن ما تقوم به أمريكا في العراق اتجاه داعش لا يعبر عن رؤية استراتيجية، بل رؤية غير واضحة.

وبالرغم من تأكيد هذه الاستراتيجية على مواجهة التحديات المتجددة، إلا أنها لا تحتوي على تغير جذري، وتعتمد استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي لعام 2015، كما اوضحتها مستشارة الأمن القومي الأمريكي (سوزان رايس)، في خطاب لها في واشنطن على تعزيز أساس القوه الأمريكية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وإبقاء القيادة الأمريكية.

وعرضت الإدارة الأمريكية في وثيقة ضخمة أولويات (واشنطن) من النزاعات المسلحة إلى الأمن الفضائي، مروراً بكل التحديات التي يواجها العالم، مع الاعتراف بأن استراتيجية الأمن القومي الذي لا تستند فقط على القوة العسكرية، وستعمل الادارة الأمريكية على مدى السنتين المقبلتين المتبقيتين من ولاية اوباما الثانية، على الحد من قدرات داعش ومواجهة ما وصفته بعدوان روسيا في اوكرانيا، وهي بالمحصلة لا تنم عن أي تغير جذري.

ولم تلق الاستراتيجية «الصبر الاستراتيجي» تلك كما وصفتها الادارة الأمريكية قبولاً لدى الجمهوريين، إذ قال السيناتور (ليندسي غراهام) «إن أضافة المزيد من الصبر على سياسة اوباما الخارجية لن يؤدي إلا إلى إطالة فشل هذه السياسة»[11].

وهو ما يجعل المزيد من الأمريكيين ينظرون إلى سياسة (اوباما) بمزيد من الضبابية، ولن تؤدي إلا إلى تشتيت الهدف الرئيس وهو القضاء على الارهاب، وإلى هذا أيضاً يذهب السيناتور (جون ماكين) إلى «أن ما تقوم به أمريكا في العراق اتجاه داعش لا يعبر عن رؤية استراتيجية، بل رؤية غير واضحة بإزاء ما يعده أمنا قومياً أمريكياً وليس مسألة عراقية داخلية»[12].

وفي حقيقة الأمر إذا ما أردنا ان نضع هذه الاستراتيجية الجديدة نحو منطلق الوقائع الفعلية على الارض، فأننا سنتوجه، إلى أن لتمدد (داعش) في العراق اسباباً داخلية عديدة، تظهر حالة الارتباك لمن وضعوا استراتيجية المواجهة في العراق، ولا سيّما الجانب الأمريكي على اعتبار أنهم قد تجاوزوا جملة من الأزمات، التي انتجت لنا هذا التطرف، والتي ترتبط بالعراق أكثر من ما ترتبط بقدرات التنظيم المتطرف، الذي وعلى سبيل المثال لا يجد له حاضنه شعبية في المناطق التي يسيطر عليها داخل سورية، على العكس تماماً مما يحدث في العراق، حيث تسبق سيطرته على أية

(11) كمال الدين اوجاني، الاستراتيجية الحذرة للولايات المتحدة الأمريكية، مركز دراسات آسيا الغربية، الجامعة الوطنية الماليزية، سلسلة بحوث شؤون دولية، العدد (87)، كانون الثاني 2015، ص 27.

(12) كمال حبيب، دقت طبول الحرب: العالم في مواجهة توحش داعش... قراءة في مواقف القوى الدولية والاقليمية، المركز العربي للدراسات والبحوث، Arab center for research of studies.comÀ تقرير الكتروني منشور في 14 سبتمبر 2014. تاريخ الزيارة الالكترونية [9-2-2015].

منطقة حركة نزوح هائلة للسكان. على حين نرى في الحالة العراقية حواضن بيئة متهيئة استقبلت (داعش)، وأسست جملة من الأطر التنظيمية لحركة هذا التنظيم الارهابي المتطرف.

ولعل في مقدمة تلك الأسباب، وجود خلل في النظام السياسي مثلته جملة من الأزمات السياسية المتتابعة من ناحية، ومن ناحية أخرى يتبين وجود ثغرات جدية في بناء القوى الأمنية في الدولة، وأن الاتفاق العسكري العراقي على بناء قدرات اليد الضاربة للدولة، لم يؤد إلى نتائج كافية لدرء خطر الارهاب، من الناحيتين المسلكية والنفسية لرجال الأمن، كما بات واضحاً في الاحداث الأمنية التي رافقت اجتياح مسلحو (داعش) الارهابي لمحافظة نينوى، على الرغم من تواجد عشرات الآلاف من قوات الأمن العراقية في هذه المحافظة، وتزداد الريبة أكثر اذا ما علمنا أن الانفاق العسكري العراقي بين عامي (2004 ـ 2012) فاق (37) مليار دولار[13].

لم تظهر الادارة الأمريكية الجدية المطلوبة والمفترضة لكل الخطط التي قدمت للمرحلة الرابعة للحرب، وهي التسمية التي اطلقت على مرحلة إعادة بناء قدرات الدولة العراقية، بعد انتهاء المراحل الثلاث الأولى التي اشتملت على تفاصيل الاعمال الحربية وتفكيك النظام.

وإن صح التعبير، فقد ترك العراقيون يبدأون من الصفر في المجال الأمني، على الرغم من الحديث عن المساعدات الأمريكية في التدريب والتسليح وبناء الاجهزة، بعد أن غير (دونالد رامسفيلد) خطة الـ (400) مليار دولار، لإعادة بناء العراق، واستعاضه عنها بـ «تسهيل جهود العراقيين الهادفة إلى بسط الامن في بلادهم، وإعادة أعمارها باستعمال عائدات صادراتهم من النفط»[14].

وقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية تحالف دولي من أجل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، التي أعلنها الرئيس الأمريكي (اوباما) لمواجهة داعش، وهنا يبرز تساؤل مهم حول الجدوى من هذه التحالفات، ومدى قدرتها على أن تنتج نتائج عملية يمكن أن تصب في مصلحة العراق، وكذلك سورية أذا ما أخذنا بالحسبان أن عمليات المعالجة على وفق ما مطروح في اجندة التحالف الدولي، فأن العراق وسورية اصبحت ساحة مواجهة واحدة، وأن القضاء على داعش والبدء بتقويض واضعاف امكانياته، لابد أن تشمل

(13) تقرير منشور في موقع الميادين الالكتروني، التقرير من الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي عن «التسلح ونزع السلاح والامن الدولي لعام 2013»، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
www. almayadeen. net 14، كانون الاول 2014، تاريخ الزيارة الالكترونية [10-2-2015].

(14) ابراهيم غرايبة، عرض لكتاب (كوبرا 2 الحرب الخفية لغزو العراق واحتلاله)، موقع الجزيرة الالكتروني، 27مارس، 2007 www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة الالكتروني [12-2-2015].

الساحة نفسها، ولا سيّما إذا ما تكلمنا عن الجدوى المفترضة للعمليات العسكرية الجوية.

إن المتعمق في البعد الاستراتيجي من وراء هذه الخطوة يخرج بجملة استنتاجات مهمة[15]:

1. هنالك تناقض واضح وبشدة في الادوار من حيث طبيعة التحالف الدولي والاقليمي لمواجهة الإرهاب المتمثل بداعش وجبهة النصرة، إذ إن بعض هذه الدول كانت هي المسبب الرئيس، وبشكل مباشر في دعم هذه التنظيمات المتطرفة، وافساح المجال الكافي لها لتصبح قوة في المنطقة.

2. تأثير الأزمة في سورية ووصول امتداداتها إلى العراق، وما أنتجته هذه التداعيات من تعميق في الأزمة ونمو لهذه الحركات المتشددة، والضغط الكبير الذي كان يمارسه افراد داعش على أهالي المناطق التي احتلوها وبقوة، من أجل تشكيل جماعات مسلحة مسانده لها.

3. إن ما فرضه الواقع العملي على الأرض للاستراتيجية الأمريكية من خلال أسلوب القصف الجوي لمواقع داعش في العراق وسورية، لم يؤثر في تمدد داعش، وكل النجاحات المتحققة على الأرض، تنسب إلى الجيش العراقي وتشكيلات الحشد الشعبي في صد عمليات التمدد لهذا التنظيم[16].

(15) فلاح علي، استراتيجية أمريكا لمواجهة داعش ما بين غموض الاهداف والادوار والبحث عن المصالح، موقع الحوار المتمدن الالكتروني، العدد (4601)، 14-10-2014، show /debat /437149 www.ahewar.org، تاريخ الزيارة الالكترونية [10-2-2015].

وما سوغ حالة التحرك السريع للولايات المتحدة الأمريكية ضد «داعش» هو؟.

القضية الأولى: وصول داعش لحدود اقليم كردستان ما مثل تهديداً واضحاً للمصالح والمنجزات الأمريكية في منطقة الإقليم.

(16) وطن الدبور، وول ستريت: اشهر من الضربات الجوية.. فشلت في ابطاء تقدم داعش في سوريا، موقع وطن الالكتروني، 15 كانون الثاني 4016، reports/2015 www.watam.coml، تاريخ الزيارة الالكترونية [4-2-2015].

القضية الثانية: أن قيام داعش في سورية بقطع رؤوس رهينتين امريكيتين، إذ طالب الكثير من الأمريكيين اوباما بالثأر ممن تسبب بهذه الواقعة، فضلاً عن التخوف من رجوع العديد من المقاتلين الذين يحملون الجنسية الأمريكية إلى الولايات المتحدة، واحتمال قيامهم بعمليات إرهابية ضد المدنيين

كل النجاحات المتحققة على الأرض، تنسب إلى الجيش العراقي وتشكيلات الحشد الشعبي في صد عمليات التمدد لهذا التنظيم.

فعدد المقاتلين من دول غربية قد تجاوز الـ (2000) مقاتل، وأن عدد الأمريكيين المنخرطين في صفوف «داعش» الإرهابي قارب الـ (200) مقاتل، بحسب احصاءات أمريكية[17].

(17) Wright, Robin, The war against ISIS, by the numbers, The wall street journal, Washington wire, Dec 30 2014, Blogs.wsj. com تاريخ الزيارة الالكترونية [14-2-2015].

القضية الثالثة: لقد أظهرت أحداث الأزمة العراقية ومن قبلها السورية واللبنانية، وجود حالة من الصراع الجيوسياسي المحتدم في منطقة الشرق الاوسط، ما بين أطراف دولية هي روسيا والصين من جانب، وبعض الدول والولايات المتحدة من جانب أخر، فضلاً عن القوى الإقليمية التي تعد جزءاً من حالة الصراع تلك، فهذه الدول لا تزال تسعى لتثبيت ادوارها كمحاور لها اهميتها في هذه البيئة الجغرافية المعقدة بنيوياً وتكوينياً، كالجمهورية الإسلامية في ايران وتركيا والسعودية والادوار الأخيرة المدعومة لـ(قطر).

ومن هنا فإن كل علامات الاستفهام توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول خدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة على حساب الاستثمار السياسي لقضية «داعش»، ما ينتج نوع من الضبابية حول مفارقات التصرفات الأمريكية بين هذا الموقف أو ذاك.

أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول خدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة على حساب الاستثمار السياسي لقضية «داعش».

إلا أن أكثر ما يثار من تساؤل بهذا الخصوص لماذا تتأخر الولايات المتحدة بتسليح الجيش العراقي، إذا كانت تضع مجمل المراهنات عليه؟ وهل أن صفقة التسليح ترتبط بجملة القضايا السابقة، أي أن مواجهة داعش سوف تضيف العراق إلى خانة الاستثمار السياسي لتحقيق جملة من الغايات؟.

ثالثاً: قضية التسليح ومراهنة العودة

مما لاشك فيه أن حجم التحديات الهائلة والمستمرة التي واجهها العراق، في ظل ما مر به من حروب وأزمات وتداعياتها من جهة، ومن جهة أخرى بيئة اقليمية تشكل تحدياً عسكرياً مستمراً للعراق، كان لزاماً معه أن يتوافر على قدرة عسكرية يستطيع معها مواجهة هذه التحديات.

وقد تبلورت هذه التحديات بشكل فاعل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وما فرضه على العراق بهذا الخصوص تحديداً، من إعادة هيكلة لمؤسسته العسكرية والأمنية، جعل معه الجميع يرى أن الجيش العراقي أريد

بناؤه من جديد بحسب مقاسات أمريكية تسليحية وعقائدية، وبحيث لن يعود: يشكل أي خطر مستقبلي على المصالح الأمريكية، أو أن يهدد مستقبل الكيان الصهيوني وطموحاته في المنطقة، وهذا بالطبع يستدعي التحكم بنوعية الاسلحة التي يمتلكها وقدراته القتالية، وترسيخ الإطار الجديد للعمل العسكري على وفق «العقيدة والقيم الأمريكية»[18].

وهو ما اتضح في المدة الأخيرة ولا سيّما في تصديه لمقاتلة ارهاب داعش على الارض العراقية، أثبت عكس ذلك ودلل على هشاشة البنية التسليحية والقتالية لهذا الجيش[19].

فالمتتبع للعقيدة العسكرية التي ينتهجها الجيش العراقي، لا يمكن أن يتعدى برأيه في أن تكون عقيدة (دفاعية بحتة)، أو كما يسميها المختصون بالشأن العسكري العراقي بعقيدة (مكافحة ارهاب)، قبل أن تكون هجومية أو حتى دفاعية، والعقيدة هنا هي أسلوب ونهج، فضلاً عن نوعية تسليح وقدرة على الاداء والتحرك الفعلي بموجب هذا التسليح.

ومن الواضح جداً أن الادارة الأمريكية التي انتهجت منهج تسليح العراق بأسلحة دفاعية متوسطة التطوير، كان يراد بها تحقيق غاية الدفاع ومكافحة الإرهاب فقط، دون الولوج باتجاه تحقيق أي رد فعل هجومي في ما لو تعرضت وحدات الجيش العراقي إلى هجوم مباشر وكثيف ومستمر يقتضي معه التقدم باتجاه العدو، واجلائه نحو مساحات قد تعرض إليها سابقاً أو قد احتلها، مثل ما حصل مع الكيفية الادائية التي تواجه بها داعش وحدات الجيش العراقي، والولايات المتحدة بهذا النهج تسعى نحو تحقيق مأرب سياسية، وذلك بالضغط على الحكومات العراقية وابتزازها سياسياً، لتنفيذ أجندات أمريكية خالصة أو مطالب ومصالح اقليمية لأدواتها في المنطقة.

فالمتتبع للعقيدة العسكرية التي ينتهجها الجيش العراقي، لا يمكن أن يتعدى برأيه في أن تكون عقيدة (دفاعية بحتة).

وبهذا الصدد أيضاً لا بد من الاشارة إلى أن الولايات المتحدة قد امتنعت عن تسليم الجيش العراقي طائرات F16، وكذلك طائرات الاباتشي التي كان الجيش العراقي بأمس الحاجة إليها في قتاله مع داعش على الأراضي العراقية، لدعم القوات البرية المقاتلة على الارض، هذا على الرغم من أن الحكومة العراقية قد دفعت الاثمان الأولى من هذه الطائرات، والحجة التي

(18) بهيج سكاكيني، ركائز الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة واستهداف الجيوش العربية (الحلقة الثالثة) من ضمن سلسلة مقالات صوت اليسار العراقي، 31-10-2014 Saotaliassar.org تاريخ الزيارة الالكترونية [4-2-2015].

(19) تقرير منشور الكترونياً، تعليق حرب اوياما: متاعب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، صحيفة الشعب اليومية اون لاين، 19-9-2014، Arabic.people.com.cnÀ تاريخ الزيارة الالكترونية [5-2-2015].

قدمتها الادارة الأمريكية لذلك هو عدم دفع الحكومة العراقية لمصاريف صيانة هذه الطائرات التي لم تستعمل بعد، أو عدم تأهيل القاعدة الجوية التي تتواجد عليها تلك الطائرات، وبهذا تخلت الولايات المتحدة عن توفير أحد أهم ادوات المعركة الذي وعدت الحكومة العراقية به.

الحاجة الماسة لسلاح الجو في مقاتلة (داعش)، هي التي دفعت حكومة (نوري المالكي) آنذاك من التوجه اضطراراً إلى روسيا، وعقد اتفاقية تسليح بقيمة اربعة مليار دولار.

والحاجة الماسة لسلاح الجو في مقاتلة (داعش)، هي التي دفعت حكومة (نوري المالكي) آنذاك من التوجه اضطراراً إلى روسيا، وعقد اتفاقية تسليح بقيمة اربعة مليار دولار، ثم الصفقة التشيكية بقيمة مليار دولار، وقد أمنت روسيا طائرات السوخوي وطائرات M35 المقاتلة والذخيرة في غضون ايام قليلة للجيش العراقي، وتم استعمالها مباشرة في العمليات القتالية.

إن الولايات المتحدة أرادت أن تبقي تسليح الجيش العراقي مرهوناً بتوقيع اتفاقية أمنية مع العراق، تبقي على أثرها وحدات من القوات الأمريكية على الأراضي العراقية، مع ضمانة عدم محاكمة أي من الجنود الأمريكيون على أرض العراق في حالة ارتكابهم أي جريمة ضد العراقيين، بمعنى أن يكون لديهم الحصانة القانونية.

ومن خلال تلك الوقائع الميدانية المختلفة هنا وهناك، يتبين أن الولايات المتحدة لا تريد القضاء على تنظيم داعش على الأقل في المرحلة الحالية، لأنها مازالت تستطيع استثماره كأداة لخدمة مصالحها واستراتيجيتها الاقليمية، وبالتالي فهي تسعى الآن إلى تحجيم هذا التنظيم الارهابي، وحصر نفوذه في مناطق جغرافية محددة، لتحقيق أهداف جيوسياسية لاحقة، ولا سيّما بعد إعلانها استراتيجية طويلة الأمد للقضاء على داعش[20]. فضلاً عن ذلك أيضاً أن عدم تسليح الجيش العراقي وابقاءه بحاجة إلى الدعم الأمريكي للقيام بمهمات معينة، كان يهدف إلى إعطاء الجيش الأمريكي الفرصة للعودة إلى العراق، تحت ذرائع متعددة منها حماية المواطنين الأمريكيين في العراق، وحماية السفارة وطاقم الدبلوماسيين الأمريكيين وعوائلهم، فقد أبقت الولايات المتحدة على سفارتها في بغداد، وهي أكبر سفارة في العالم قاطبة، حيث يبلغ الطاقم الدبلوماسي فيها (1600) دبلوماسي، وهنالك ما يقارب من (16) ألف أمريكي على الأراضي العراقية من رجال أعمال ومتعهدين ورجال أمن[21].

(20) كريج وايتلوك وكارين دي يونج، (تقرير)، التغيير الحكومي لن يغير الاستراتيجية الأمريكية نحو العراق، تقرير منشور في موقع المسلة الالكتروني ومقتبس نصاً عن الواشنطن بوست، 17 -8-2014، تاريخ الزيارة الالكترونية [4-2-2015].

(21) بهيج سكاكيني، ركائز الاستراتيجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره.

والإدارة الأمريكية تقوم بالالتفاف على الكونغرس الأمريكي الذي من الممكن أن يقف ضد الإدارة في العودة إلى العراق، فمثلاً عندما قام اوباما بأرسال أول دفعة من الجيش الأمريكي، وهو ما يقارب من(700) جندي، قيل أن ذلك ضرورياً لمنع سيطرة داعش على أحد السدود العراقية (سد الموصل)، والذي من الممكن أن يعد تفجيره من قبل الارهابيين خطراً على حياة الدبلوماسيين في السفارة في بغداد، تبعه إرسال (1400) عنصر ما بين مستشارين عسكريين وما بين جنود من قوات المارينز الأمريكي إلى قاعدة عين الاسد في محافظة الأنبار، ومن المتوقع أن تتوالى التعزيزات الأمريكية بأرسال المزيد من الجنود في المناطق التي تعدها الولايات المتحدة بحسب تصورها مراكز خطرة لإرهاب داعش، ومن الممكن أن تؤثر على منجزاتها في العراق.

فضلاً عن هذا النهج الأمريكي المتبع في التلاعب بقضية تسليح العراق، فإن قضية التسليح تلك قد سخرت أيضاً لأثارة مخاوف حلفائها في المنطقة، ولعل في مقدمتهم الكيان الصهيوني، الذي مثل بنفسه جهة ضغط مباشرة بالضد من عمليات التسليح، فبمجرد الإعلان عن صفقة التسليح الأمريكية المراد توريدها إلى العراق، سارع رئيس شعبة العمليات السابق في الجيش الصهيوني (يعقوب عايش) إلى زيارة الجنرال (ديفيد بترايوس) رئيس وكالة الاستخبارات المركزية في 21 اكتوبر 2014، حيث كان اللقاء جزء من سلسلة لقاءات شرعت بها الادارة الصهيونية في نطاق حملتها «أوقفوا تقديم السلاح للعراق المتحالف مع ايران وسوريا، حتى لا تواجهوا ظاهرة عبد الناصر والسلاح الروسي وصفقة الاسلحة التشيكية 1955».

أن المتتابع لردود الافعال الصهيونية اتجاه صفقة الاسلحة الأمريكية للعراق، والتي قدرت قرابة (15) مليار دولار وتشمل[22]: صفقة تسليم دبابات أبرامز (MIAI)، صفقة تسليم صواريخ هلفاير (ارض ـ جو)، صفقة تسليم طائرات نقل عسكرية (اس ـ 130)، صفقة بيع (24) طائرة بيجكرافت (BEECHCRAFT T-6 TEXAN)، صفقة بيع (200) مدرعة (AMHAMVEE)، صفقة شراء طائرات مقاتلة من طراز F16)، صفقة بيع طائرات هجومية (AT-6C فكسان).

يدرك أن الكيان الصهيوني الذي لم يعارض صفقات أبرمتها السعودية

(22) بثينة شتيوي، أبرز صفقات التسلح الأمريكي للعراق، موقع ساس بوست الالكتروني، 27 ديسمبر 2014، www.sasaspot.com، تاريخ الزيارة الالكترونية [9-2-2014].

والكويت والامارات بأكثر من (100) مليار دولار، منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يثير ضجة الآن بالنسبة إلى صفقات التسلح مع العراق.

أن الكيان الصهيوني الذي لم يعارض صفقات أبرمتها السعودية والكويت والامارات بأكثر من (100) مليار دولار.

وهذا التحرك تشارك فيه القيادات السياسية والأمنية، وتوظف في إطاره جماعات الضغط الصهيوني من أجل قرع اجراس الخطر من قضية إعادة تسليح الجيش العراقي، وهذه المرة بأسلحة أمريكية. والتي أوعزت بسببها الادارة الصهيونية لمؤسساتها العسكرية المختلفة بدراسة خيارات المواجهة النوعية فيما لو تمت الصفقة واستحوذ العراق فعلياً على هذه الاسلحة، كيف ستكون الخيارات عندئذ كما يوضحها (مايكل بيك)، المتخصص بشؤون الجماعات المسلحة، بل أن الأمر وصل بها إلى رسم سيناريوهات المواجهة التي تمتد من أعلى مستوى تطوراً، وهي (الصواريخ الهجومية) وصولاً إلى مستوى العربات العسكرية الصغيرة التي تحمل معها رشاشات آلية. ما يظهر حجم المخاوف الكبيرة باتجاه هذه الخطوة[23].

(23) Micheal Peak, Five Israeli weapons of war ISIS should fear, The national interest, September 23, 2014, Nationalinterest.org / icheal Peak, Five Israeli weapons of war ISIS should fear, The national interest, September 23, 2014, Nationalinterest.org

هذه الحملة قد استندت على تحذير الولايات المتحدة من مغبة العواقب الوخيمة لتسليح العراق، كون العراق من المنظور الاستراتيجي الصهيوني هو دولة مواجهة وحليفة لإيران، ويشكل عمق استراتيجي لسورية ولحزب الله، والتي من الممكن على أثرها وصول مثل هذه الاسلحة إلى مقاتليهم المتمركزين سواء في سورية أو لبنان، مستشهدين بذلك بأعداد الجماعات المسلحة التي وفدت من العراق وقاتلت بجانب النظام السوري ومقاتلي حزب الله في سوريا.

وفي لقاء ثانٍ أيضاً تحرك الجنرال (أفيف كخفي) رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، بالضغط على بترايوس، كون الصهاينة يعرفونه من أكبر وأهم القيادات العسكرية والاستراتيجية الأمريكية ألماماً بالوضع العراقي، فلقد كان قريباً من الساحة العراقية عندما تولى قيادة المنطقة المركزية، ولم يكن الأمر يستحق عناء كبير لأقناعه بأن صفقة الاسلحة الأمريكية لها تداعيات سلبية على أمن الكيان الصهيوني، على ضوء معطيات وتطورات توافرت بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، في تشرين ثاني/ نوفمبر 2011[24]

(24) مركز الناطور، المصدر السابق.

1. إن العراق كان قد بدء بأعاده ترسانته الحربية بالاعتماد على مناشيء

جديدة، يتم دراستها كخيارات تسليحية مستقبلية صينية روسية إيرانية فرنسية.

2. مخاوف من انتقال سلاح متطور سواء روسي أو أمريكي إلى ايران.

3. إن العراق الذي عملت الولايات المتحدة بعد غزوه في عام 2003، على اخراجه من ساحة الصراع ضد الكيان الصهيوني وتحييد دوره لعقود قد يعود في أية لحظة في ظل سيناريوهات قادمة ومحتملة:

- اذا ما هوجمت الجمهورية الإسلامية من قبل الكيان الصهيوني، فأن العراق سيقف إلى جانب الجمهورية الإسلامية ولن يسمح لطائرات صهيونية أو أمريكية بعبور مجاله الجوي في انطلاقها لمهاجمة المراكز النووية الايرانية.
- العراق ربما يسمح لقوات ايرانية بدخول أراضيه في الجنوب لمهاجمة أهداف أمريكية وغربية في السعودية والكويت.

وعن تلك المعارضة التي سوف تبديها الولايات المتحدة حول صفقة الاسلحة الروسية، ومحاولة ثنيها عن تنفيذ مسارها، فقط أبدى بترايوس أسفه لإقدام العراق على هذه الخطوة، مع أن الولايات المتحدة أبرمت عقوداً مع العراق، مبيناً أن مثل هذه الصفقات تتطلب اجراءات، ومنها موافقة (الكونغرس) مما يعيق أو يؤخر إنجاز هذه الصفقات.

الولايات المتحدة لن تسمح لقوة دولية مثل روسيا أن تنتزع منها مكاسب الحرب الأمريكية ضد العراق.

وهو بذلك حاول أن يوجه رسالة طمأنة إلى الجانب الصهيوني، بأن الولايات المتحدة لن تسمح لقوة دولية مثل روسيا أن تنتزع منها مكاسب الحرب الأمريكية ضد العراق، وفي هذه المحادثة تم كشف النقاب عن تحركات ستقوم بها الولايات المتحدة ودول اقليمية حليفة لها من أجل عرقلة واحباط هذه الصفقة مثل[25]:

(25) المصدر السابق.

1. أن الادارة الأمريكية الحالية أو القادمة ستجد صعوبة في تنفيذ الصفقات المبرمة مع العراق بعد الصفقة الروسية، وأن المعارضين داخل الكونغرس يشكلون أغلبية ستصوت ضد أي طلب تقوم به الادارة الأمريكية بشأن أمداد العراق بالسلاح.

2. أن هناك قوى أخرى مؤثرة تعترض على تسليح العراق، حتى لا يمتلك القوة التي قد تدفعه إلى القيام بمغامرات كما حدث في السابق.

3. كشف عن أن عدة قوى اقليمية اتصلت بالولايات المتحدة في نطاق التشاور، بمواجهة هذه الخطوة العراقية من بينها، المملكة العربية السعودية، التي كانت أداة ضغط لتحييد صفقات الاسلحة الأمريكية العراقية.

والى ذلك ذهبت تركيا ايضاً، إذ اتصل الرئيس التركي (أردوغان) بالرئيس الأمريكي ليعبر له عن قلقه من الموقف الروسي، بتزويد العراق بأسلحة متطورة غير مستبعد استعمال هذا السلاح ضد تركيا في المستقبل.

وكما هو مبين فأن الولايات المتحدة تحاول خلط الاوراق الدولية والاقليمية بصفقة الاسلحة مع العراق، فهي بالإضافة من كونها تحاول استغلال هذه القضية لتحقيق مأرب سياسية، لعل في مقدمتها المطلب الأكثر ضرورة، إلا وهو عودة القوات الأمريكية للأراضي العراقية، وثانيها التخوف من عودة المصالح الضخمة لروسيا مع العراق، ولا سيّما وأن روسيا اليوم تمثل محوراً واضحاً مع كل من دمشق وطهران يقف بوجه الطموحات الأمريكية المرسومة تجاه العراق والمنطقة كلها.

وختاماً، إن الولايات المتحدة الأمريكية قد رسمت لنفسها استراتيجية ثابتة في المنطقة لا يمكن تغييرها، وأن حالة المراوغة والتغييب هي جزء لا يتجزأ من فرضية تجديد تطبيق هذه الاستراتيجية في العراق.

لقد مثلت ظاهرة تنظيم (داعش) فرصة من جديد للولايات المتحدة لاختبار قوتها الرادعة في المنطقة، عبر إعادة تشكيل تحالف دولي من جديد يتناغم وطروحاتها من جانب، ومن جانب أخر ترهيباً واضحاً لتلك القوى الإقليمية التي إعادت لتؤدي دورها من جديد في الساحة العراقية، وتحديداً في مجال تقديم السلاح للعراق من أجل مواجهة ارهاب «داعش». والذي تحاول أن تجعله عنصراً ضاغطاً على العراق لوجوب الحاجة للتواجد الأمريكي **أولاً**، ومن ثم لتعيد رسم الخطوط الحمراء وتطيل اتجاهاتها نحو الدول الاقليمية، التي سارعت نحو مساعدة العراق وتقديم الدعم التسليحي له كروسيا والجمهورية الإسلامية في ايران **ثانياً**. وكنتيجة فإن البحث قد خرج بجملة توصيات:

1 ـ إن حكومة الدكتور (حيدر العبادي) سوف تواجه تحدياً كبيراً سيتمثل بالضغط الأمريكي الهائل باتجاه عودة القوات الأمريكية من جديد للعراق، من خلال التذرع الذي ستكون واجهته (قوات برية لغرض تحقيق الحسم).

2 ـ إن الحكومة العراقية لابد أن تستمر بقضية دراسة استيراد السلاح من مناشئ أخرى، دون الاعتماد على الجانب الأمريكي فقط.

3 ـ إن أسلوب المراوغة وعدم الجدية في حسم المعارك مع تنظيم داعش هنا أو هناك، يحمل دلالات المأرب السياسية والعسكرية التي تحاول الولايات المتحدة من تحقيقها في العراق.

4 ـ إن مواجهة تنظيم متطرف ومتنامي على غرار «داعش»، لا يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة بصورة منفردة حتى لو تكلمنا عن قابليات متطورة لجيشها، بل لابد من الاعتماد على حالة التأهيل والتطوير للقوات المحلية العراقية، وهي قد مضت باتجاه هذا الجانب عبر تدريبها الحالي لـ(9) ألوية، ومستفيدة من تجربة الحشد الشعبي في مواجهة تشكيلات مسلحة تقاتل بأساليب نوعية متجددة، وما حققه من انتصارات باهرة بهذا الشأن.

5 ـ ضرورة تقديم نوعية السلاح الهجومي والفاعل للقوات العراقية، كونه الوسيلة الأبرز لصد تنظيم داعش وشاكلته من التنظيمات المتطرفة، على الرغم من أن هذه القضية سوف تبقى غير متاحة حالياً، وتوفيرها للعراق سيكون تحت اشراف القوات الأمريكية

6 ـ ضرورة اشراك الولايات المتحدة لكل من سورية والجمهورية الإسلامية في ايران، وكذلك روسيا في مسألة محاربة الارهاب، كون هذه الدول ترتبط ارتباط مباشر بهذه القضية، ولا يمكن الاستمرار على نفس النهج السابق في استبعادها.